البحوث والدراسات

دور دول الخليج في قيادة العالم العربي في القرن الحادي والعشرين

د. محمد بن هويـــدن*

ملخص:

دول منظومة مجلس التعاون الخليجي تعيش هذه الفترة مرحلة متقدمة من مراحل النمو الاقتصادي والإصلاح السياسي والحراك التكاملي بشكل لا يمكن لأي منطقة إقليمية عربية أخرى مضاهاتها من خلاله. وفي ظل مثل هذا الوضع بدأ يبرز دور جديد لدول منظومة مجلس التعاون الخليجي في نطاقها العربي؛ هذا الدور يتمحور في أن دول هذه المنظومة أصبحت – بفضل ما تمتلكه من مقومات ريادية اقتصادية وسياسية وتكاملية – تؤدي دور القيادة في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. هذه الدراسة تتطرق بالعرض والتحليل لهذه النقطة وتقدم العوامل الأساسية التي تعتبرها الدراسة على أنها العوامل التي ستمكن دول منظومة مجلس التعاون الخليجي من أن تتبوأ هذه المكانة الجديدة في المنطقة العربية.

الفرضية:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مؤداها أن دول مجلس التعاون الخليجي التي تضم المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة الكويت، سلطنة عمان، دولة قطر، ومملكة البحرين وصلت إلى درجات متقدمة من النمو والنهوض والنجاح في المجالات الاقتصادية والسياسية والتكاملية تفوق تلك السائدة في بقية الدول العربية؛ الأمر الذي يلقي على عاتقها مسؤولية قيادة الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. الدراسة تعرض لهذه الفرضية من خلال

* دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة درهام، المملكة المتحدة، عام ٢٠٠٢م، وأستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تقديم إجابة عن السؤال التالي: لماذا ستقود دول الخليج الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين؟ وفي سبيل الإجابة عن هذا السؤال، تقدم الدراسة ثلاثة عوامل تعتبرها أساسية في أداء دور مهم في جعل دول مجلس التعاون الخليجي تتولى مسؤولية قيادة الوطن العربي في القرن الحالي، وهذه العوامل هي:

١ – العامل الاقتصادي المتمثل في النمو الاقتصادي الاستثنائي الذي تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي.

٢ – العامل السياسي المتمثل في وجود نوع من الحراك السياسي الداخلي والخارجي لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

٣ – العامل التكاملي أو الاندماجي المتمثل في بروز دول مجلس التعاون كتلة سياسية متجانسة.

الإطار النظري:

يتمحور تركيز هذه الدراسة حول فكرة قيادة دول منظومة مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي في القرن الحادي والعشرين على أسس ومبادئ تفسير نظريات العلاقات الدولية لمفهوم القوة بالدرجة الأساسية. وتركز الدراسة بشكل أساسي على تفسير النظرية الليبرالية الجديدة (**Neo-Liberalism**). فنظريات العلاقات الدولية تقدم لنا تفسيرات مختلفة لمفهوم القيادة. فالقيادة عند أصحاب النظرية الواقعية (**Realism**) مرتبطة بالقوة العسكرية أولاً وقبل كل شيء؛ بمعنى أن الدول القوية عسكرياً هي الدول القائدة في العالم، وتسعى الدول الأخرى إما لمنافستها والوصول إلى ما وصلت إليه أو الخضوع تحت مظلتها والقبول بقيادتها.[١] ومفهوم القيادة عند أصحاب النظرية الواقعية الجديدة

(١) **انظر:** A. F. K. Organski. (1968), ***World Politics***, 2d ed., New York: Alfred A. Knopf, p. 104; Hans Morgenthau. (1967), ***Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace***, New York: Alfred A Knopf, p. 26; Karl Deutsch. (1967), ***The Analysis of International Relations***, Englewood Cliffs, NJ: Prectice Hall, p. 22.

(**Neorealism**) مرتبط بالقدرات المختلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تتمتع بها الدول، فالدول التي تتمتع بأكبر قدر من تلك القدرات هي الدول الأكثر فاعلية في النظام الدولي، وهي الدول القائدة له.(٢) أما القيادة عند أصحاب النظرية الليبرالية (**Liberalism**) فإنها مرتبطة بما تتمتع به الدولة من قيم مثالية وأخلاقية والتزام القوانين واحترام حقوق الأفراد.(٣) والقيادة عند أصحاب نظرية التبعية (**Dependency**) مرتبطة بالدول الصناعية المتقدمة التي تعمل على ضمان خلق تنمية غير متكافئة بينها وبين دول العالم الأخرى حتى تبقى الدول الأقل تقدماً تابعة للدول الأكثر تقدماً.(٤) أما عن القيادة عند أصحاب النظرية الليبرالية الجديدة (**Neo-Liberalism**) فهي مرتبطة بمفهوم الانفتاح والتكامل والاعتماد الاقتصادي بين دول العالم؛ أي أن الدول الأكثر انفتاحاً وأكثر تعاوناً وأكثر اعتماداً على العالم هي الدول الرائدة والقائدة في النظام الدولي.(٥) ومن كتاب الليبرالية الجديدة نجد روبرت كيوهن (Robert Keohane)، جوزيف ناي (Joseph Nye)، ستيفن كراسنر (Stephen Krasner)، وتشارلز كيندلبرغر (Charles Kindleberger). وفهمنا لليبرالية الجديدة لا يتوقف عند تفسير واحد لها؛ فالليبرالية الجديدة هي مجموعة من النماذج وليس نموذجاً واحداً. فقد لخص ديفيد بالدوين (١٩٩٣) (David Baldwin) نماذج الليبرالية الجديدة في تقسيمات عدة أساسية، هي: الليبرالية التجارية، الليبرالية

---

(٢) **انظر:** Kenneth Waltz. (1979), ***Theory of International Politics***, Reading, MA: Addison-Wesley.

(٣) **انظر:** Michael W. Doyle. (1993), "Liberalism and World Politics," in Paul Viotti and Mark Kauppi, ***International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism***, 2d ed., New York: Macmillan Publishing Company, pp. 262-285.

(٤) **انظر:** المرجع السابق، ص ص ٤٤٩-٥٣٩.

(٥) **انظر:** Robert Nozick. (1974), ***Anarchy, State and Utopia***, Oxford: Basil Blackwell.

الجمهورية، والليبرالية المؤسساتية. فالليبرالية التجارية تؤكد ضرورة العمل على تطبيق التجارة الحرة ومبادئ الاقتصاد الحر سبيلاً نحو تحقيق الرخاء والاستقرار؛ الليبرالية الجمهورية هي التي تركز على ضرورة التحول نحو إدخال الإصلاحات السياسية وتطبيق الديمقراطية باعتبارها السبيل نحو تحقيق الاستقرار والتطور. أما الليبرالية المؤسساتية فهي التي تركز على ضرورة تحقيق الاندماج والتكامل بين الدول باعتبارهما السبيل نحو تحقيق التقدم والسلام.(٦) فالقيادة – وفقاً للنظرية الليبرالية الجديدة – لا ترتبط بمفهوم القوة العسكرية التي تنادي بها النظرية الواقعية بل هي مرتبطة أساساً بمفهوم "القوة الناعمة" كما سماها جوزيف ناي، والمتمثلة في القوة الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول. فالقيادة من خلال هذا التوجه لا تتمثل في القدرة على تغيير سلوك الغير بالقوة وإنما تتمثل في القدرة على القيادة بالقدوة والمثل.(٧)

هذه الدراسة ستعتمد تفسير النظرية الليبرالية الجديدة في التركيز على «القوة الناعمة» باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور مكانة الدول في النظام العالمي. والسبب وراء اختيارنا للنظرية الليبرالية الجديدة يكمن في أن هناك العديد من الشواهد التي تشير إلى أن عالم اليوم تقوده قيادة «القوة الناعمة» غير العسكرية. فالاتحاد الأوروبي واليابان والصين ودول النمور الآسيوية وحتى الدول الرئيسية المنتجة للنفط تعتبر دولاً محورية وقيادية في النظام الدولي، وتكمن قوتها في تفوق «قوتها الناعمة» على «قوتها الخشنة». ولعل الولايات المتحدة تعطينا المثل الأبرز في قوتها الاقتصادية والسياسية المؤثرة على العالم إلا أنها تبقى – على الرغم من عظمة قوتها العسكرية – محدودة وعاجزة عن تحقيق النصر العسكري في العديد من المواقف، كما هو الحال في فيتنام

(٦) David Baldwin, ed. (1993), ***Neo-realism and New-liberalism: The Contemporary Debate***, New York: Columbia University Press.

(٧) Robert O. Keohane and Joseph S. Nye (1989). ***Power and Interdependence,*** Harper Collins Publishers, pp. 230-231.

سابقاً والعراق حالياً. فمن خلال «القوة الناعمة» تستطيع دولة ما أو مجموعة من الدول قيادة دول أخرى تقع في نطاقها الإقليمي تماماً كما يفعل الاتحاد الأوروبي والصين في الوقت الراهن تجاه الدول الواقعة في النطاق الجغرافي لكل منهما، وكما فعلت الولايات المتحدة في أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكما فعلت اليابان في نطاقها الإقليمي في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، وكما فعلت دول النمور الآسيوية في مجالها الجغرافي في فترة التسعينيات من القرن الماضي. فهذه الدول استطاعت أن تقود من خلال البروز مثل للدول الواقعة في نطاقها الجغرافي بالدرجة الأساسية؛ فالاتحاد الأوروبي استطاع أن يكون المثل الذي تحتذي خطاه دول منظومة أوروبا الشرقية سابقاً وتركيا،(٨) واليابان كانت المثل لكثير من دول شرق آسيا وجنوب شرقها،(٩) وهاهي اليوم الصين تبرز مثلاً تحتذي بنهجها العديد من دول جوارها الجغرافي وكذلك العديد من دول العالم الأخرى(١٠). لذلك، فإن هذه الدراسة ستعتمد مفهوم القوة الذي تقدمه لنا المدرسة الليبرالية الجديدة. فمفهوم الليبرالية الجديدة للقوة يعتمد على أسس التعاون بين الدول من أجل تحقيق أهدافها، وهو الذي من شأنه – كما تراه هذه النظرية – أن يزيد الترابط بين الدول ويجعل الدول أكثر اهتماماً بعلاقتها بعضها مع بعض، ومن ثم يمكن الحديث عن تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين. فمفهوم المعادلة الصفرية القائم على أساس أن المكسب لدولة ما يعتبر خسارة لدولة

(٨) لتحليل رائع حول تأثير أوروبا على محيطها الجغرافي انظر: Mark Leonard (2005), ***Why Europe Will Run the 21st Century***, London: Fourth Estate.

(٩) لتأثير اليابان على محيطها انظر: Warren I. Cohen. (2000), ***East Asia At The Center: Four Thousand Years of Engagement with the World,*** New York: Columbia University Press, pp. 424-448.

(١٠) Immanuel C. Y. Hsu. (2000), ***The Rise of Modern China***, New York: Oxford University Press, pp. 942-976.

أخرى، والخسارة لدولة ما يعتبر مكسباً لدولة أخرى غير وارد في أدبيات المدرسة الليبرالية الجديدة وفي ممارسات الدول التي تتبع أسس هذه المدرسة. فالمكاسب هي مشتركة للجميع وإن تفاوتت درجاتها. وبناء عليه، فإن هذه الدراسة ستنظر إلى أسس النظرية الليبرالية الثلاثة الأساسية التي قدمها ديفيد بالدوين (١٩٩٣م) وتطبقها على دول منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعلى كل من دول المشرق العربي (سوريا، لبنان، الأردن، والعراق)، ودول شرق إفريقيا العربية (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي) واليمن، ودول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، موريتانيا، تونس، وليبيا)، ومن ثم تقارن ما تم التوصل إليه من نتائج في كل منظومة بعضها ببعض حتى يتسنى لنا معرفة المنظومة الأكثر تطوراً في الميادين التي تعطينا إياها النظرية الليبرالية الجديدة، ومن ثم التوصل إلى نتيجة معرفة أي من تلك الأطراف الإقليمية أكثر قدرة على قيادة الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين وفقاً لمعايير النظرية الليبرالية الجديدة الثلاثة: الاقتصاد، السياسة، والتكامل.

العامل الاقتصادي:

تركز المدرسة الليبرالية الجديدة على العامل الاقتصادي تركيزاً كبيراً، وتعتبره العامل الحاسم في معرفة قوة الدول وقدرتها على القيادة في النظام الدولي. فالدول المنفتحة اقتصادياً والأكثر حرية في مجال التجارة وقواعد الاقتصاد هي الدول الأكثر استقراراً وتطوراً والأكثر قدرة على البروز نموذجاً قيادياً تقتفي أثره الدول الأخرى وفقاً لهذه النظرية. وبالنظر إلى المتغيرات الاقتصادية المختلفة في المنظومات العربية الأربع نجد أنه من حيث مقارنة القيمة الاسمية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي مع اقتصاديات كل من دول المشرق العربي ودول شرق إفريقيا العربية واليمن ودول المغرب العربي، نلاحظ أن قيمة الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي هي الأعلى بين الدول العربية. وكما يوضح جدول رقم (١) فإن حجم الاقتصاد الخليجي لا يعتبر الأكبر بين المناطق العربية المختلفة فقط بل يعتبر هو الأعلى أيضاً مقارنة

بحجم اقتصاديات الدول العربية الأخرى مجتمعة، وتمثل المساهمة الخليجية في الاقتصاد العربي ما نسبته ٥٩٪.

جدول رقم (١)
الناتج المحلي الإجمالي لدول الوطن العربي لعام ٢٠٠٥م

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
دول مجلس التعاون الخليجي			
السعودية	٣٠٩,٩	١	٢٢
الإمارات	١٢٩,٦	٢	٤٠
الكويت	٧٤,٦	٥	٥٥
قطر	٣٤,٣	٨	٦٥
عمان	٣٠,٧	٩	٦٨
البحرين	١٣,٥	١٥	٩٣
المجموع	**٥٩٢,٦**	**١**	
دول المغرب العربي			
الجزائر	١٠٢	٣	٤٨
المغرب	٥١,٦	٦	٥٨
ليبيا	٣٨,٧	٧	٦١
تونس	٢٨,٧	١٠	٧١
موريتانيا	١,٩	١٧	١٥١
المجموع	**٢٢٢,٩**	**٢**	
دول شرق إفريقيا العربية واليمن			
مصر	٨٩,٥	٤	٥٢
السودان	٢٧,٥	١١	٧٢
اليمن	١٥,٢	١٤	٩٢
جيبوتي	٠,٧	١٨	١٦٥
الصومال	–	–	–

تابع/ جدول رقم (١)
الناتج المحلي الإجمالي لدول الوطن العربي لعام ٢٠٠٥م

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)	الترتيب العربي	الترتيب العالمي
جزر القمر	–	–	–
المجموع	**١٣٢,٩**	**٣**	
دول المشرق العربي			
سوريا	٢٧,٣	١٢	٧٤
لبنان	٢٢,١	١٣	٧٩
الأردن	١٢,٧	١٦	٩٥
العراق	–	–	–
المجموع	**٦٢,١**	**٤**	

المصدر: صندوق النقد الدولي.

كما أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون يعتبر هو الأعلى بين الدول العربية؛ حيث بلغ معدل النمو في عام ٢٠٠٥م ما نسبته ٢٧٪ للدول الخليجية الست، فيما كان معدل نمو الدول العربية في شرق إفريقيا واليمن قد بلغ نسبة ١٧٪، فتلتها دول المغرب العربي بمعدل نمو يصل إلى ١٦,٢٪، ثم جاءت دول المشرق العربي بنسبة ١٣,٩٪ كمعدل نمو للناتج المحلي الإجمالي.(١١)

لكن المحرك الأساسي وراء التوسع والنمو الاقتصادي هو مدى هامش الحرية التي يتمتع بها الاقتصاد، وهو مبدأ أساسي تركز عليه النظرية الليبرالية الجديدة. فالدول الأكثر حرية اقتصادياً هي الأكثر نمواً وغنى واستقراراً كذلك عن غيرها من الدول الأقل حرية اقتصادياً. ولعل هناك مجموعة من المؤشرات

(١١) صندوق النقد العربي، (٢٠٠٦م)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦م**، أبوظبي، صندوق النقد العربي، ص ١٧.

التي يمكن أن نلجأ لها لقياس درجة الحرية الاقتصادية بين الدول، وهي: مؤشر التنافسية، مؤشر الشفافية، مؤشر حجم الاستثمارات الأجنبية، ومؤشر التجارة الخارجية. فما يخص مؤشر التنافسية فإنه يقيس مدى قدرة الدولة على استخدام المصادر المتوافرة من أجل تحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي.(١٢) وبحسب تقرير التنافسية لعام ٢٠٠٧م، الصادر عن المنتدى الاقتصادي الدولي فإن دول مجلس التعاون الخليجي – ولا سيما الإمارات وقطر والكويت والبحرين – تصدرت التصنيف العربي من حيث القوة التنافسية؛ فقد جاء تصنيف هذه الدول بحسب قائمة المجموعة الثالثة التي تضم أربعين دولة، وصنفت على أنها من أكثر الدول تطوراً في العالم؛ في حين جاءت كل من تونس وعمان والأردن وليبيا والجزائر ضمن قائمة المجموعة الثانية التي تضم أربعين دولة صنفت على أنها من الدول متوسطة التطور، وجاءت مصر والمغرب وسوريا وموريتانيا من ضمن المجموعة الأولى، وهي القائمة التي تضم دولاً صنفت على أنها أقل تقدماً في مجال التنمية.

جدول رقم (٢)
ترتيب الدول العربية بحسب قوتها التنافسية لعام ٢٠٠٧م

الدولــة	الترتيب العالمي لعام ٢٠٠٧م	الترتيب العالمي لعام ٢٠٠٦م
المجموعة الثالثة (الدول الأكثر تقدماً)	٤٠ دولة	٣٨ دولة
الإمارات	٢٩	٢٩
قطر	٣٢	٣٤
الكويت	٣٥	٣٦
البحرين	٣٩	٣٧

(١٢) http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/FAQs/index.htm

تابع/ جدول رقم (٢)
ترتيب الدول العربية حسب قوتها التنافسية لعام ٢٠٠٧م

الدولــة	الترتيب العالمي لعام ٢٠٠٧م	الترتيب العالمي لعام ٢٠٠٦م
المجموعة الثانية (الدول متوسطة التقدم)	٤٠ دولة	٣٧ دولة
تونس	٣	٧
عمان	٨	–
الأردن	١٣	٩
ليبيا	٢٦	–
الجزائر	٢٩	٣٢
المجموعة الثالثة (الدول الأقل تقدماً)	٤٨ دولة	٤٢ دولة
مصر	٤	٣
المغرب	٧	٩
سوريا	١٢	–
موريتانيا	٣٨	–

المصدر: World Economic Forum, *The Arab World Competitiveness Report 2007*.

من خلال هذا المؤشر يتضح أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بقدرة تنافسية قوية جعلها تتبوأ مركز التصنيف العالمي مع الدول الأكثر تقدماً في العالم. فهي بذلك تكون متقدمة بشكل كبير عن بقية الدول العربية الأخرى التي لم يكن من بينها دولة واحدة في التصنيف الثالث المتقدم بل كان وجودها في التصنيف الثاني بدولتين عربيتين، والتصنيف الأول بأربع دول عربية. فمن حيث القدرة التنافسية فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتبوأ مركز القيادة بين جميع الدول العربية الأخرى. ونظرة سريعة على بعض التقارير الدولية المتخصصة توضح تلك الرؤية. فتقرير «أكبر مائة بنك عربي» الصادر عن مجلة **The Middle East** في عدد أكتوبر ٢٠٠٦م يوضح لنا أن البنوك الخليجية تصدرت بشكل واضح تلك القائمة، حيث كان من بين أكبر عشرين بنكاً عربياً تسعة عشر

بنكاً خليجياً؛ ومن بين أكبر مائة بنك كان هناك اثنان وخمسون بنكاً خليجياً ضمن القائمة، الأمر الذي يعني أن البنوك الخليجية هي الأكبر في الوطن العربي،(١٣) كما تعتبر العلامات التجارية الخليجية هي الأقوى في العالم العربي. فبحسب قائمة مجلة **Forbes** العربية لأقوى أربعين علامة تجارية عربية تصدرت العلامات التجارية الخليجية لتلك القائمة، حيث جاءت قناة الجزيرة القطرية في المركز الأول، تبعها طيران الإمارات الإماراتية في المركز الثاني، فالمراعي السعودية في المركز الثالث، فقناة العربية السعودية بالمركز الرابع، فشركة عافية السعودية في المركز الخامس. ومن بين القائمة التي تضم أربعين علامة تجارية وجدت ثمان وعشرون علامة تجارية خليجية.(١٤) وبحسب تقرير لمجلة **Forbes** العربية صادر في سبتمبر ٢٠٠٦ م فإن أفضل الشركات أداء في الوطن العربي هي الشركات الخليجية، حيث هيمنت الشركات الخليجية على قائمة «أفضل ٥٠ شركة عربية أداء»؛ فمن بين أفضل خمسين شركة عربية أداء كان خمس وأربعون شركة خليجية.(١٥)

وفيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد في الوطن العربي فإن تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام ٢٠٠٦م يشير إلى أن الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي هو الأقل بين الدول العربية؛ حيث تربعت أربع دول خليجية على قائمة الترتيب العربي وهي الإمارات وقطر والبحرين وعمان باعتبارها الأقل فساداً، وجاءت الكويت في المركز السادس، والسعودية في المركز التاسع بحسب ما هو موضح في جدول رقم ٣. وقد تفوقت الإمارات وقطر والبحرين وعمان على دول

---

(١٣) Moin Siddiqi and Neil Ford. (2006), "Top 100 Arab Banks," ***The Middle East***, Issue 371, pp.33 - 35.

(١٤) فريق عمل، (٢٠٠٦م)، «أقوى ٤٠ علامة تجارية عربية»، **Forbes العربية**، نوفمبر، ص ص ٩٤-١٠٠.

(١٥) فريق عمل، (٢٠٠٦م)، «أفضل ٥٠ شركة أداء»، **Forbes العربية**، سبتمبر، ص ص ٣٧-٤٠.

متقدمة عديدة ككوريا الجنوبية وإيطاليا وجمهورية التشيك وجنوب إفريقيا في هذا المجال.(١٦)

جدول رقم (٣)
ترتيب الدول العربية بحسب أدائها وفقاً لمؤشر الفساد لعام ٢٠٠٦م

الدولة	الترتيب العربي*	الترتيب العالمي* (١٦٣ دولة)
الإمارات	١	٣١
قطر	٢	٣٢
البحرين	٣	٣٦
عمان	٤	٣٩
الأردن	٥	٤٠
الكويت	٦	٤٦
تونس	٧	٥١
لبنان	٨	٦٣
مصر	٩	٧٠
السعودية	٩	٧٠
المغرب	١٠	٧٩
الجزائر	١١	٨٤
موريتانيا	١١	٨٤
سوريا	١٢	٩٣
ليبيا	١٣	١٠٥
اليمن	١٤	١١١
السودان	١٥	١٥٦
العراق	١٦	١٦٠

* الدول المتقدمة في الترتيب هي الدول التي يقل فيها الفساد.

المصدر: Transparency International, *Corruption Perceptions Index 2006*.

(١٦) http://www.trnsparency.org/layout/set/print/policy_research/surveys_indices/cpi/2006.

أما فيما يتعلق بالتبادل التجاري فإن دول مجلس التعاون تعتبر القائدة بين معظم الدول العربية من حيث حجم الصادرات والواردات؛ فقد احتلت المملكة العربية السعودية وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية المرتبة الأولى عربياً والسابعة عشرة عالمياً من حيث الصادرات، وجاءت الإمارات في المركز الثاني عربياً والثاني والعشرين عالمياً من حيث الصادرات وذلك من بين ١٥٠ دولة، فيما تصدرت الإمارات المركز الأول عربياً من حيث الواردات، واحتلت المركز السابع والعشرين عالمياً، فيما جاءت السعودية في المركز الثاني عربياً. ويوضح جدول رقم ٤ ترتيب الدول العربية من حيث حجم الصادرات والواردات لعام ٢٠٠٥م.(١٧)

جدول رقم (٤)

ترتيب الدول العربية بحسب حجم الصادرات والواردات لعام ٢٠٠٥م

البلد	قيمة الصادرات (مليار دولار أمريكي)	الترتيب العربي	قيمة الواردات (مليار دولار أمريكي)	الترتيب العربي	قيمة التجارة (مليار دولار أمريكي)
السعودية	١٨١,٤	١	٥٩,٤	٢	٢٤٠,٨
الإمارات	١١٥,٥	٢	٨٠,٧	١	١٩٦,٢
الجزائر	٤٦,٠	٣	٢٠,٤	٤	٦٦,٤
الكويت	٤٥,٠	٤	١٦,٣	٧	٦١,٣
ليبيا	٣٠,١	٥	٧,٠	١١	٣٧,١
قطر	٢٥,٨	٦	١٠,١	٩	٣٥,٩
العراق	٢٤,١	٧	٢٣,٤	٣	٤٧,٥
عمان	١٨,٧	٨	٩,٠	١٠	٢٧,٧
مصر	١٠,٧	٩	١٩,٨	٦	٣٠,٥
المغرب	١٠,٦	١٠	٢٠,٣	٥	٣٠,٩
تونس	١٠,٥	١١	١٣,٢	٨	٢٣,٧

(١٧) http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2006_e/its06_toc_e.htm.

تابع/ جدول رقم (٤)
ترتيب الدول العربية حسب حجم الصادرات والواردات لعام ٢٠٠٥م

البلد	قيمة الصادرات (مليار دولار أمريكي)	الترتيب العربي	قيمة الواردات (مليار دولار أمريكي)	الترتيب العربي	قيمة التجارة (مليار دولار أمريكي)
البحرين	٩,٩	١٢	ـ	–	–
اليمن	٦,٤	١٣	ـ	–	–
السودان	٤,٨	١٤	٦,٨	١٢	١١,٦

المصدر: World Trade Organization, *International Trade Statistics 2006*.

وتتصدر دول مجلس التعاون القائمة بين الأنظمة العربية باعتبارها الأكبر حجماً من حيث قيمة إجمالي التجارة؛ حيث بلغ حجمها ٥٦١,٨ مليار دور أمريكي في عام ٢٠٠٥م، في حين جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة تجارة تزيد على نحو ١٣٨ مليار دولار أمريكي، وحلت دول شرق إفريقيا العربية واليمن في الترتيب التالي بقيمة تجارة تصل إلى ما يزيد على ٣٨ مليار دولار أمريكي، فيما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الأخيرة. وبحسب أرقام عام ٢٠٠٥م، فقد مثلت قيمة إجمالي التجارة لدول مجلس التعاون نحو ما نسبته ٦٩ بالمائة من إجمالي قيمة التجارة العربية لعام ٢٠٠٥م. وذلك في حد ذاته يعطي الريادة والقيادة لدول مجلس التعاون بوصفها أقوى منظومة تجارية في المنطقة العربية.

وعن مؤشر الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية فإن الأرقام الواردة في جدول رقم ٥ تشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر أكثر الدول العربية استقطاباً للاستثمارات الأجنبية؛ حيث تصدرت الإمارات قائمة أكثر الدول العربية استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع ١٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥م، ثم جاءت مصر في المركز الثاني بنحو ٥,٤ مليار دولار أمريكي، ثم تلتها السعودية بنحو ٤,٦ مليار دولار أمريكي. واستقطبت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة ما قيمته نحو ١٩,٨ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات المباشرة في عام ٢٠٠٥م؛ فيما جاءت منطقة شرق إفريقيا واليمن التي تمثلت أساساً في مصر في المرتبة الثانية ثم تلاها المغرب العربي في المرتبة الثالثة؛ حيث استقطبت نحو

٥,١ مليار دولار أمريكي، فالمشرق العربي الذي استطاع أن يستقطب نحو ٤,٩ مليار دولار أمريكي. دول مجلس التعاون الخليجي استطاعت أن تستقطب ما نسبته ٥٥,٨ بالمائة من مجموع الاستثمارات في الوطن العربي في عام ٢٠٠٥م. وهذا في حد ذاته يسهم في دمج اقتصاديات مجلس التعاون ضمن نسيج الاقتصاد العالمي ويوفر حوافز إضافية للإصلاح من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي بعيداً عن الساحة النفطية.

جدول رقم (٥)
حجم الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية لعام ٢٠٠٥م

الدولة	حجم الاستثمارات (مليون دولار أمريكي)	الترتيب العربي
الإمارات	١٢,٠٠٠	١
مصر	٥,٣٧٦	٢
السعودية	٤,٦٢٨	٣
المغرب	٢,٩٣٣	٤
لبنان	٢,٥٧٣	٥
الأردن	١,٥٣٢	٦
قطر	١,٤٩٦	٧
الجزائر	١,٠٨١	٨
البحرين	١,٠٤٩	٩
تونس	٧٨٢	١٠
عمان	٧١٥	١١
سوريا	٥٠٠	١٢
العراق	٣٠٠	١٣
ليبيا	٢٦١	١٤
الكويت	٢٥٠	١٥
المجموع	**٣٤,٩٧٦**	

المصدر: Steffen Hertog. (2007), "The GCC and Arab Economic Integration: A new Paradigm," in *Middle East policy*, Volume XIV, Number 1, spring, p. 61.

نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في استقطاب نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة العربية يعطي مؤشراً على توفر بيئة استثمارية جيدة في المنطقة الخليجية تفوق تلك المتوافرة في المناطق العربية الأخرى. فبحسب ترتيب البنك الدولي في تقريره الصادر لعام ٢٠٠٧م فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر قائمة الدول العربية الخاصة بتوافر البيئة المساعدة للقيام بالأعمال فيها. فقد جاءت السعودية في المركز الأول، فالكويت، ثم عمان، فالإمارات، على قائمة الدول العربية الأكثر يسراً لقيام الأعمال على أرضها.

جدول رقم (٦)

ترتيب الدول العربية بحسب مؤشر سهولة القيام بالأعمال فيها لعام ٢٠٠٧م

الدولة	الترتيب العالمي (١٧٥ دولة)	الترتيب العربي
السعودية	٣٨	١
الكويت	٤٦	٢
عمان	٥٥	٣
الإمارات	٧٧	٤
الأردن	٧٨	٥
تونس	٨٠	٦
لبنان	٨٦	٧
اليمن	٩٨	٨
المغرب	١١٥	٩
الجزائر	١١٦	١٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	١٢٧	١١
سوريا	١٣٠	١٢
العراق	١٤٥	١٣
موريتانيا	١٤٨	١٤
السودان	١٥٤	١٥
جيبوتي	١٦١	١٦
مصر	١٦٥	١٧

المصدر: World Bank, *Doing Business Index*, http://www.doingbusiness.org.

ليس هذا وحسب بل إن الاستثمارات الخليجية في الدول العربية تعتبر هي الأكبر بين الاستثمارات الموجودة هناك؛ فأكبر الاستثمارات في المغرب، والأردن، وسوريا، ومصر، ولبنان هي استثمارات خليجية. وهذا يدل على أن رأس المال الخليجي أصبح محركاً أساسياً لاقتصاديات الدول العربية الأخرى ومؤثراً فيها، وهذا مؤشر من مؤشرات القوة الخليجية الناعمة. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أكبر الدول العربية تقديماً للمساعدات الإنمائية للعالم، حيث بلغت المساعدات الإنمائية لدول المجلس ٩٤,٦٪ من مجموع المساعدات الإنمائية التي قدمتها الدول العربية منذ عام ١٩٧٠م حتى عام ٢٠٠٥م؛ كما حصلت الدول العربية غير الخليجية على النسبة الكبرى من تلك المساعدات الآتية من الدول الخليجية.(١٨)

ولقد تسيدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول الأكثر حرية اقتصادياً. ففي مؤشر الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٧م وجدت خمس دول خليجية من ضمن قائمة الدول صاحبة حرية اقتصادية متوسطة وهي أعلى تصنيف تحصل عليه الدول العربية ضمن القائمة. فقد احتلت – كما هو واضح في جدول رقم ٧ – كل من البحرين وعمان والكويت وقطر والإمارات مكانة ضمن تلك القائمة وشاركها من الدول العربية كل من الأردن وتونس ولبنان، في حين أن بقية الدول العربية قبعت ضمن قائمة الدول المصنفة على أنها «غالباً غير حرة» أو قائمة الدول المصنفة على أنها «الكابتة» أي غير الحرة اقتصادياً.

(١٨) صندوق النقد العربي، (٢٠٠٦م)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦م**، ص ص ١٩٤–١٩٥.

جدول رقم (٧)
توزيع الدول العربية بحسب تصنيف الحرية الاقتصادية لعام ٢٠٠٧م

الدولة	حرة	غالباً حرة	متوسطة الحرية	غالباً غير حرة	كابتة أو غير حرة	الترتيب العالمي (١٦١ دولة)
البحرين			●			٣٩
الأردن			●			٥٣
عمان			●			٥٤
الكويت			●			٥٧
تونس			●			٦٩
قطر			●			٧٢
الإمارات			●			٧٤
لبنان			●			٧٧
السعودية				●		٨٥
المغرب				●		٩٦
اليمن				●		١٢٢
موريتانيا				●		١٢٦
مصر				●		١٢٧
جيبوتي				●		١٣٠
الجزائر				●		١٣٤
سوريا					●	١٤٢
ليبيا					●	١٥٥

المصدر: The Heritage Foundation and the Wall Street Journal, *2007 Index of Economic Freedom*, http://www.heritage.org/research/features/index/index.cfm.

خلاصة الحديث هي أنه في إطار العامل الاقتصادي فإن الشواهد المذكورة أعلاه توضح لنا أن دول مجلس التعاون الخليجي تتصدر قائمة المؤشرات الاقتصادية المختلفة من حيث مؤشر التنافسية والشفافية وحجم التجارة والاستثمارات بين دول الوطن العربي؛ الأمر الذي يجعل تلك الدول تمتلك قوة

اقتصادية تؤهلها لأداء دور القيادة لبقية الدول العربية في المجال الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين من خلال أداء دور القدوة والمثل الذي تحاول الدول الأخرى تقليده أو الاستعانة بخبرته. وقد تجلى هذا الأمر بشكل واضح في سعي الدول العربية المختلفة إلى الاستعانة بالخبرات الخليجية سواء في إدارة الموانى أو العقارات أو المطارات أو الاسترشاد بكيفية عمل القطاع المصرفي الإسلامي. فالقطاع المصرفي الإسلامي – على سبيل المثال– الذي أصبح ينتشر بشكل واسع في الوطن العربي والعالم بشكل أكبر – حيث وصلت قيمة هذا القطاع إلى ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ مليار دولار أمريكي(١٩) – هو في الأساس اختراع خليجي حيث كانت الانطلاقة مع بنك دبي الإسلامي الذي أسس في عام ١٩٧٥م، واليوم لا تكاد دولة عربية بلا بنك إسلامي، وما زالت الدول العربية تسترشد بالنظام المصرفي الإسلامي في الدول الخليجية لتطبيق نظامها المصرفي الإسلامي؛ وهناك أيضاً ظاهرة المدن المتكاملة والمنتجعات السياحية الراقية التي أصبحت تنتشر في العديد من دول الوطن العربي بفضل الشركات الخليجية العاملة في هذا المجال والساعية للاستثمار فيه كشركة إعمار العقارية الموجودة بشكل واسع في كل من الأردن ومصر والمغرب وسوريا. كل ذلك يدل على وجود تغلغل خليجي في الوطن العربي باستخدام القوة الاقتصادية؛ الأمر الذي يشير إلى قدرة دول مجلس التعاون على إحداث التغيير الاقتصادي في الوطن العربي نظراً للطبيعة الاحترافية للشركات الخليجية العاملة في مثل تلك الدول والتي من شأنها أن تلقي بظلالها على طريقة عمل الشركات الوطنية العاملة هناك وعلى التشريعات الاقتصادية الموجودة في تلك الدول.

العامل السياسي:

العامل السياسي هو عامل آخر من العوامل التي تركز عليها النظرية

(١٩) AFP. (2006), "Islamic Finance Prospers, Backed by Non-Muslims," 15 September.

الليبرالية الجديدة؛ حيث إن الانفتاح السياسي، من وجهة نظر هذه النظرية، غاية في الأهمية لتحقيق الاستقرار والأمن الدولي، ويعتبر وسيلة من وسائل «القوة الناعمة» في التأثير على الغير. ويمكن النظر هنا إلى ثلاثة جوانب سياسية تصب في فرضية قيادة دول مجلس التعاون للوطن العربي في القرن الحادي والعشرين، وهي: الحراك الإصلاحي السياسي في المنطقة الخليجية، الاستقرار السياسي، والدور السياسي الخليجي المتصاعد في مجال مواجهة القضايا الإقليمية.

فيما يتعلق بالحراك الإصلاحي السياسي الداخلي فإن دول الخليج تعتبر من أكثر المناطق العربية التي تعيش فترة إصلاح وتطوير سياسي. منطقة الخليج العربي تعيش اليوم فترة الموجة الثالثة نحو الإصلاح والتطوير السياسي. ففي ١٩٩١م كتب صموئيل هانتنغتون (Samuel Huntington) كتابه **الموجة الثالثة: الديمقراطية في أواخر القرن العشرين** وفيه شخص التحول الديمقراطي في تلك الفترة في ثلاث مراحل؛ تمثلت المرحلة الأولى في الفترة ما بين ١٨٢٨–١٩٢٦م، وهي الموجة الأولى، والفترة الثانية من ١٩٤٣–١٩٦٢م وهي الموجة الثانية، والفترة الثالثة منذ ١٩٧٤م وهي التي تمثل الموجة الثالثة.[٢٠] منطقة الخليج العربي هي ذاتها عاشت ثلاث موجات نحو الإصلاح السياسي؛ الموجة الأولى تمثلت منذ العشرينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي عندما كانت هناك تحركات إصلاحية سياسية في كل من الكويت والبحرين؛ حيث إن الكويت قدمت تجربة ديمقراطية فريدة في المنطقة وتبعتها البحرين في ذلك، كما كان هناك مشروع لدستور سعودي يتضمن تأكيد إنشاء مجلس تشريعي تكون نسبة من أعضائه منتخبة بالانتخاب الحر والمباشر من قبل الشعب. هذه الموجة لم تستمر طويلاً حيث تم حل البرلمان الكويتي، كما تم

(٢٠) Samuel P. Huntington. (1991), ***The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century***, University of Oklahoma Press.

حل البرلمان البحريني، ولم يجد الدستور السعودي المقترح النور. وجاءت الموجة الثانية للإصلاح السياسي في فترة ما بعد الغزو العراقي للكويت، حيث تم إعادة الحياة البرلمانية الديمقراطية في الكويت مع إجراء أول انتخابات برلمانية في ١٩٩٢م بعد تحرير البلاد؛ وفي الفترة ذاتها تم إنشاء مجلس الشورى السعودي على الرغم من أنه لم يكن مجلساً منتخباً أو ذا صلاحيات تشريعية؛ وأنشئ مجلس الشورى العماني أيضاً ولكن من دون صلاحيات تشريعية أيضاً؛ وأجريت انتخابات بلدية لأول مرة في قطر في عام ١٩٩٩م؛ وعلى الرغم من أنه ما زالت لا صلاحيات تشريعية لتلك المجالس فإنه تم إدخال ثقافة الانتخابات على الحياة السياسية في قطر لأول مرة. وعادت الحياة البرلمانية في البحرين مع انتخابات عام ٢٠٠٢م وصدور ميثاق العمل الوطني الذي نال قبول ٩٨,٤ بالمائة من الشعب البحريني، وأجريت انتخابات بلدية لأول مرة في البحرين. أما الموجة الثالثة من موجات الإصلاح السياسي فقد جاءت بعد الغزو الأمريكي- الأجنبي للعراق في عام ٢٠٠٣م. خلال هذه الموجة شهدت السعودية لأول مرة انتخابات بلدية، وكان هناك التزام سعودي رسمي بإدخال إصلاحات سياسية على مجلس الشورى في المستقبل(٢١)؛ وتم تبني دستور دائم في قطر ينص على قيام مجلس شورى ذي صلاحيات تشريعية يتكون من ٤٥ عضواً ينتخب الشعب من بينهم ٣٠ عضواً فيما يعين الأمير الـ ١٥ الباقين. وفي الإمارات جرت لأول مرة انتخابات لاختيار نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي المكون من ٤٠ عضواً واستطاعت المرأة أن تفوز بمقعد في المجلس، فيما تم اختيار ثماني نساء بالتعيين لتصل نسبة مشاركة النساء في المجلس الوطني الإماراتي إلى ٢٢,٥ بالمائة، وهي نسبة عالية ليس على المستوى العربي فقط بل على المستوى العالمي أيضاً.

(٢١) انظر صالح المانع، (٢٠٠٦م)، «الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية»، **الخليج في عام ٢٠٠٥-٢٠٠٦م**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ص ص ٦٧-٧٢.

كل ذلك يوضح أن دول منطقة الخليج تتمتع بحراك سياسي يتمثل في المضي نحو إصلاح المؤسسات التشريعية في دول مجلس التعاون لتكون مؤسسات منتخبة ذات صلاحيات تشريعية. فكل الدول الخليجية بلا استثناء أقدمت على عمل إصلاحي كهذا منذ الموجة الأولى وحتى الموجة الثالثة المستمرة حالياً. ونظرة سريعة إلى تقرير بيت الحرية[٢٢] الصادر في أوائل عام ٢٠٠٧م الذي يقيس مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية في دول العالم، ومن خلال جدول رقم ٨ يتضح أن معدل احترام الحقوق السياسية والحريات المدنية في دول مجلس التعاون الخليجي يفوق المعدل الموجود في دول شرق إفريقيا واليمن، ويحتل المرتبة الثانية مع دول منطقة المغرب العربي. فقد بلغ معدل احترام الحقوق السياسية والحريات المدنية في دول مجلس التعاون الخليجي ١١ نقطة متساوياً مع دول المغرب العربي ومتخلفاً بعض الشيء عن معدل احترام الحقوق السياسية والحريات المدنية في دول المشرق العربي الذي يبلغ ١٠,٧٥ نقطة. فمنطقة الخليج العربي تتمتع وفقاً لتقرير بيت الحرية بثاني أعلى درجة احترام للحقوق السياسية والحريات المدنية مقارنة بالمناطق الإقليمية الأخرى في الوطن العربي؛ وفرص تحسن الترتيب الخليجي في هذا المجال عالية ولا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن قطر مقبلة على انتخابات تشريعية في المستقبل القريب ستتيح لبرلمانها المنتخب سلطات تشريعية؛ كما أن التوجه العام في دولة الإمارات يأخذ منحى تطوير العمل البرلماني في الدولة من خلال انتخاب أعضاء المجلس الوطني وإدخال تعديلات على صلاحياته، مما يهيئ الدولة لدخول مرحلة جديدة من المشاركة السياسية.

(٢٢) بيت الحرية أو Freedom House هي منظمة دولية غير حكومية تعنى بمراجعة الحريات السياسية والمدنية في دول العالم، لمراجعة تقاريرها السنوية انظر http://www.freedomhouse.org.

جدول رقم (٨)
تصنيف معدل الحرية في الدول العربية لعام ٢٠٠٧م

الدولة	الحقوق السياسية	الحريات المدنية	مستوى الحرية	مجموع النقاط	المعدل
دول مجلس التعاون					
الكويت	٤	٥	شبه حرة	٩	
البحرين	٥	٥	شبه حرة	١٠	
الإمارات	٦	٦	غير حرة	١٢	
قطر	٦	٥	غير حرة	١١	
عمان	٦	٥	غير حرة	١١	
السعودية	٧	٦	غير حرة	١٣	
المجموع	**٣٤**	**٣٢**	–	**٦٦**	**١١**
دول المشرق العربي					
الأردن	٥	٤	شبه حرة	٩	
لبنان	٥	٤	شبه حرة	٩	
سوريا	٧	٧	غير حرة	١٤	
العراق	٦	٥	غير حرة	١١	
المجموع	**٢٣**	**٢٠**	–	**٤٣**	**١٠,٧٥**
دول المغرب العربي					
المغرب	٥	٤	شبه حرة	٩	
موريتانيا	٦	٤	شبه حرة	١٠	
الجزائر	٦	٥	غير حرة	١١	
تونس	٦	٥	غير حرة	١١	
ليبيا	٧	٧	غير حرة	١٤	
المجموع	**٣٠**	**٢٥**	–	**٥٥**	**١١**
دول شرق أفريقيا العربية واليمن					
جيبوتي	٥	٥	شبه حرة	١٠	
اليمن	٥	٥	شبه حرة	١٠	
مصر	٦	٥	غير حرة	١١	
السودان	٧	٧	غير حرة	١٤	
المجموع	**٢٣**	**٢٢**	–	**٤٥**	**١١,٢٥**

تقسيم بيت الحرية قائم على تصنيف الدول على مستوى قياس رقمي من ١–٧، ١ هي أعلى درجات الاحترام للحقوق السياسية والحريات المدنية و٧ هي أقلها احتراماً للحقوق السياسية والحريات المدنية.

وحتى ما يتعلق بحرية الإعلام فإن الدول الخليجية تتبوأ مركز الصدارة عربياً. فحسب تقرير مركز دراسات حقوق الإنسان (الأردن) الصادر في إبريل ٢٠٠٧م فإن الكويت تعتبر وفقاً للتقرير أفضل دولة عربية من حيث حرية الإعلام؛ حيث حصلت على نسبة ٨٨,٣٨ بالمائة، وتبعتها قطر في المركز الثاني عربياً بنسبة ٨٥,١٧ بالمائة، كما جاءت الإمارات (المركز الرابع) والبحرين (المركز العاشر) من ضمن الدول العربية العشر الأولى من حيث حرية الإعلام.(٢٣) كما أن تقرير «مراسلون بلا حدود» لعام ٢٠٠٧م يصنف حال حرية الصحافة في الدول الخليجية بأنه بين الأفضل عربياً. فقد جاءت الإمارات وقطر وعمان والبحرين مع كل من لبنان والأردن من ضمن أفضل الدول العربية، ولم يتقدم عليها في هذا التصنيف سوى دولة عربية واحدة، وهي موريتانيا التي كانت الأفضل عربياً.(٢٤)

ويؤدي الاستقرار السياسي دوراً مهماً في دفع فرضية قيادة دول منظومة مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. فدول المجلس تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الداخلي. فعلى الرغم من التطورات العديدة التي حدثت في منطقة الخليج العربي من حروب وأزمات وتهديدات فإن دول مجلس التعاون استطاعت أن تحافظ على استقلاليتها وأمنها واستقرارها. ولعل الاستثناء الوحيد تمثل في الاحتلال العراقي المؤقت للكويت في ١٩٩٠–١٩٩١م الذي خرج منه العراق مهزوماً، ونال من جراء فعلته تلك عواقب وخيمة؛ غير ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي ظلت مستقرة مقارنة بالدول العربية الأخرى. ولعل في أسلوب الانتقال السلمي للسلطة في دول منظومة مجلس

(٢٣) The Peninsula. (2007), "Kuwait, Qatar top in press freedom: Report," April 8, available at http://www.corp.gulfinmedia.com.

(٢٤) مراسلون بلا حدود، «التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧م» متوافر على http://www.rsf.org.

التعاون الخليجي ميزة إستراتيجية مهمة. فبينما عملية انتقال السلطة في معظم الدول العربية يشوبها نوع من التوجس والغموض فإن انتقال السلطة في دول مجلس التعاون الخليجي هي عملية محسومة مسبقاً ولا ينتظر منها مفاجآت. فالأنظمة الخليجية أنظمة وراثية، ومن ثم، فإن عملية انتقال السلطة تكون في الغالب عملية سلسة وسهلة، وليست كما هي في العديد من الدول العربية التي تثار حولها الشكوك في عملية انتقال السلطة. وكانت سلاسة انتقال السلطة وسهولته واضحة مؤخراً في كل من البحرين حيث تولى الملك الحالي حمد بن عيسى مقاليد الحكم خلفاً لوالده بعد وفاته في مارس من عام ١٩٩٩م؛ وفي الإمارات تولى الشيخ خليفة بن زايد حكم إمارة أبو ظبي بعد وفاة والده في نوفمبر من عام ٢٠٠٤م وبشكل سلس أيضاً تم انتخابه رئيساً لدولة الإمارات من قبل أعضاء المجلس الأعلى الاتحادي؛ وفي السعودية تولى الملك عبدالله بن عبدالعزيز مقاليد الحكم في المملكة بعد وفاة أخيه الملك فهد في أغسطس من عام ٢٠٠٥م؛ وفي الكويت تولى الشيخ صباح الأحمد الحكم بعد وفاة الشيخ جابر الأحمد في يناير من عام ٢٠٠٦م. وتمت عملية انتقال السلطة في جميع تلك التجارب بشكل سلس، وكما كان متوقعاً له؛ الأمر الذي يشير إلى أن عملية انتقال السلطة هي عملية سلسة وميسرة في دول منظومة مجلس التعاون الخليجي. وقد يكون الاستثناء الوحيد من تلك التجربة هو انتقال السلطة الذي تم في قطر في عام ١٩٩٥م الذي كان بانقلاب سلمي وغير دموي أتى بالأمير حمد بن خليفة إلى مقاليد الحكم بديلاً عن والده، لكن ذلك كان استثناء ولا يتوقع لعملية انتقال السلطة في قطر أن تأخذ المنحى ذاته في المستقبل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سلاسة عملية انتقال السلطة عامل مهم لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث إن وضوح النظام السياسي ووضوح عملية التداول للسلطة تحفز المستثمر الأجنبي على الاستثمار في مثل هذه البيئة السياسية؛ حيث إن المفاجآت تكون أقل بكثير عن الوضع في الدول التي يغيب عنها الوضوح في عملية تداول السلطة. فالدراسات المتخصصة تشير إلى أن هناك

علاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار، إذ إن الاستقرار السياسي يساعد على زيادة حجم الاستثمارات.[٢٥] وهذا الأمر يفسر لنا ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون مقارنة بالدول العربية الأخرى. فالمستثمر الأجنبي يرى في دول منظومة مجلس التعاون أكثر استقراراً من غيرها من الدول العربية، وإمكانية اتخاذ قرار سياسي أو حدث سياسي يؤثر بالخسارة على المستثمر الأجنبي في دول مجلس التعاون هي أقل احتمالاً للحدوث عنها في الدول العربية الأخرى.

والأمر السياسي الآخر الذي يعزز فرضية قيادة دول مجلس التعاون الخليجي للوطن العربي في القرن الحادي والعشرين تعاظم الدور الخليجي في مواجهة القضايا العربية مقارنة بدور الدول العربية الأخرى. فلقد أصبح اليوم في دول الخليج العربية قيادة سياسية تؤمن بضرورة أداء دور فاعل في مواجهة القضايا والمشكلات التي تواجه الوطن العربي؛ فبعد أن كانت دول مجلس التعاون الخليجي دولاً متأنية وتعتمد أسلوب الانتظار والاعتماد على ما يفعله الغير من قيادات في الوطن العربي بدأت دول المجلس تأخذ اليوم زمام المبادرة وتقدم المشاريع ذات الطابع السلمي. ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية نجد أن الدول الخليجية أصبحت أكثر تأثيراً وفاعلية في المشاركة في عملية التسوية في فلسطين. فعن طريق دول الخليج تم تبني المبادرة العربية للسلام في القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، وهي في الأساس مبادرة تقدمت بها السعودية على لسان ولي عهدها آنذاك وملكها حالياً العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز. كما أن المملكة أدت دوراً واضحاً في التوصل إلى اتفاق مكة في مارس عام ٢٠٠٧م بين حركتي فتح وحماس الفلسطينيتين من أجل إنهاء

(٢٥) **انظر:** H. Schollhammer. (1974), ***Locational Strategies of Multinational Firms***, Los Angeles: Pepperdine University; D.A. Schmidt (1986), "Analyzing political risks," ***Business Horizons***, Vol. 29, No. 4, pp. 43-50.

الاقتتال الداخلي بين الطرفين؛ وعلى الرغم من نجاح الاتفاق في وقف الاقتتال وتشكيل حكومة وطنية فلسطينية فإن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً، لكن يكتب للمملكة اهتمامها ونجاحها في لم الأطراف الفلسطينية المتصارعة على طاولة حوار واحدة توصلوا من خلالها إلى اتفاق مشترك، فيما لم تنجح جهود دول عربية أخرى كمصر والأردن في التوصل إلى مثل ذلك الأمر. وكمؤشر على تعاظم الدور الخليجي استضافت السعودية لأول مرة اجتماعات القمة العربية على أرضها في مارس ٢٠٠٧م، التي تم بمقتضاها إعادة تأكيد المبادرة العربية وتشكيل لجنة رباعية لمتابعة تنفيذها، وقد ضمت هذه اللجنة دولتين خليجيتين هما السعودية والإمارات بالإضافة إلى مصر والأردن. فعقد القمة على أرض خليجية ومشاركة دول خليجية في اللجنة الرباعية يعطي انطباعاً جلياً بأن منطقة الخليج بدأت تأخذ زمام المبادرة السياسية في السعي للتوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية بعد أن كانت في السابق تجلس في المقعد الخلفي حيث كانت القيادة لدول أخرى كمصر. ولعل الطرف الآخر في هذه المعادلة بدأ يدرك أهمية الدور الخليجي في التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية، حيث إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت ذكر أن «السعودية هي الدولة التي في النهاية ستحدد قدرة العرب على الوصول إلى تسوية مع إسرائيل»(٢٦). هذا الدور الخليجي ليس مرتبطاً بالقضية الفلسطينية فحسب بل شمل قضية دارفور السودانية حيث نجحت السعودية في كسر الجليد بين السودان والأمم المتحدة عندما توسطت بينهما خلال القمة العربية في الرياض للتوصل إلى تفاهم مشترك جعل حكومة السودان، بعد رفض طويل، توافق على مشاركة الأمم المتحدة في قوات لحفظ السلام في دارفور. وكانت السعودية حاضرة أيضاً في شأن سوداني آخر هو المساعدة على التوصل إلى اتفاق مصالحة بين السودان

(٢٦) Christopher Dickey. (2007), "A Desert Lion in Winter: How the Saudi King, disillusioned with Bush, is trying to save the Arabs," ***Newsweek***, April 9.

وتشاد في مايو من عام ٢٠٠٧م. وحول البرنامج النووي الإيراني والخلاف الدائر بين الولايات المتحدة وإيران كانت السعودية حاضرة بقوة، حيث كانت هناك مجموعة من الاجتماعات الرسمية شملت زيارات بين الطرفين من ضمنها زيارة الأمير بندر بن سلطان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي إلى طهران، وزيارة علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين في الملف النووي إلى الرياض، ومن ثم زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد إلى الرياض في مارس ٢٠٠٧م واجتماعه بالعاهل السعودي. تلك الاجتماعات تناولت قضايا عديدة منها الملف النووي الإيراني، الملف العراقي، الملف اللبناني وملف التمدد الإيراني في منظومة الأمن الإقليمي العربي. وكان العاهل السعودي صريحاً وقوياً في تحديد موقف الدول الخليجية من السياسة الإيرانية في المنطقة العربية ومن ضرورة تجنيب المنطقة ويلات الحروب.(٢٧) هذا الاهتمام السعودي – وإن كان هو الأبرز – لم يكن هو الوحيد على الصعيد الخليجي بل كان هناك الاهتمام القطري والزيارات العالية المستوى لمسؤولين قطريين لنظرائهم في الدول الأخرى لمحاولة مواجهة القضايا التي تمس الوطن العربي من العراق وفلسطين ولبنان والبرنامج النووي الإيراني، وكان آخرها التوسط القطري على وقف القتال في اليمن بين أتباع الحوثي والقوات الحكومية اليمنية.(٢٨) وهناك بالطبع الدور الذي تقوم به دول أخرى كالكويت والإمارات في تحقيق الاستقرار في العراق بالإضافة إلى لبنان وفلسطين. هذا الاهتمام الخليجي بالقضايا العربية يعتبر مؤشراً مهماً على رغبة الدول الخليجية في أخذ

(٢٧) Agence France-Presse (2007), "Saudi warned Iran not to underestimate US threat," 31 March, available at: http://corp.gulfinthemedia.com.

(٢٨) يونايتد برس إنترناشنال، (١٧ يونيو ٢٠٠٧م)، «الحوثي يعلن عن وقف القتال في محافظة صعدة إثر وساطة قطرية»، متوافر على الموقع التالي:
http://corp.gulfinthemedia.com.

زمام المبادرة السياسية في مواجهة القضايا التي تمس الوطن العربي والتي لا يبدو أن هناك أطرافاً أخرى تؤدي أي دور في مواجهتها ولا سيما أن معظم القضايا أصبحت ذات تأثير قوي على منطقة الخليج العربي. فليس لمصر مثلاً دور مهم وقوي في مجال الملف اللبناني أو السوداني، ولا يوجد لها دور في الملف العراقي والنووي الإيراني، في حين أن دول منظومة مجلس التعاون تؤدي دوراً أساسياً في محاولة مواجهة مثل تلك القضايا. ولقد برر الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي هذا التوجه الخليجي الجديد نحو أداء دور فاعل ونشط على الساحة العربية بقوله: «إن الشعور السائد هو أن الأمور في الوطن العربي تحدث وكأنه لا يوجد شعوب في هذه المنطقة لديهم إرادة مستقلة، وكأنه لا توجد شعوب تستطيع حماية مصالحها وأراضيها... وإذا لم نمسك مصيرنا بأيدينا ونتحرك إلى الأمام لحل مشكلاتنا فسنبقى مجرد شعب كان في يوم من الأيام موجوداً»(٢٩). فغياب القيادة العربية القادرة على تحديد خط سير العرب في مواجهة قضاياهم هو ما جعل دول الخليج تتحرك كي لا تترك الباب مفتوحاً لقوى أجنبية إقليمية ودولية تهيمن وتسير قضايا المنطقة كيفما شاءت. فسياسياً تستعد دول مجلس التعاون الخليجي إلى أخذ زمام المبادرة في قيادة الوطن العربي من أجل مواجهة قضاياه السياسية بأسلوب الدبلوماسية وبعيداً عن المواجهة، وهو ما يصب في فكر النظرية الليبرالية الجديدة الداعية إلى التعاون المشترك والابتعاد عن الصراعات.

العامل التكاملي:

التكامل هو جزء أساسي من أجزاء النظرية الليبرالية الجديدة التي تدعو الدول إلى ضرورة العمل على الانخراط من أجل الوصول إلى تحقيق الأمن

(٢٩) Christopher Dickey. (2007), "Flexing Their Muscles," ***Newsweek***, March 29, p. 35.

والسلام من خلال تعزيز أطر الاعتماد والتعاون المشترك.[٣٠] وبالنسبة لدول مجلس التعاون فهي تعتبر صاحبة تجارب تكاملية متقدمة في الوطن العربي. فمع وجود مجلس التعاون الخليجي بوصفه تنظيماً تكاملياً مشتركاً بين دول المنطقة الخليجية فإن دولاً أخرى كالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية أعطت نماذج وحدوية ناجحة بكل المعايير العربية والإسلامية والعالمية. فالسعودية نشأت دولة وحدوية والإمارات قامت دولة اتحادية. كلتا التجربتين استطاعت الاستمرار والتواصل على الرغم من فشل تجارب وحدوية عربية أخرى. لكن السمة الأبرز لهذه الدول هي وجود منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو تجمع يضم دول منطقة الخليج العربية، وقد تم إنشاؤه في مايو من عام ١٩٨١م. هذا المجلس استطاع – على الرغم من كل العواصف والمشكلات والأزمات التي مرت بها منطقة الخليج العربي– أن يبقى راسخاً ومستمراً تكتلاً إقليمياً يجمع دول الخليج العربية. واستطاع أن يتجاوز كل المحن كتداعيات الثورة الإيرانية، وظروف الحرب العراقية – الإيرانية، والغزو العراقي للكويت، والغزو والاحتلال الأمريكي والأجنبي للعراق، والخلافات الثنائية التي تعتري بين فترة وأخرى العلاقة بين دول أعضائه، والتهديدات لأمنها من قبل الجماعات الإرهابية. فمجلس التعاون استطاع الثبات والاستمرار في الوقت الذي لم تستطع العديد من التنظيمات والتكتلات الإقليمية في الوطن العربي مواجهة التحديات التي اعترت طريقها التكاملي؛ الأمر الذي أدى إلى نهايتها. فمثلاً، مجلس التعاون العربي الذي أنشئ في أوائل ١٩٨٩م بين كل من العراق ومصر واليمن والأردن بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي التدريجي ودفع الجهود الوحدوية، هذا التجمع لم يكتب له النجاح طويلاً وتم إنهاؤه بعد قيام

(٣٠) **انظر:** Stephen D. Krasner. (1993), ***International Regimes***, Ithaca: Cornell University Press.

العراق بغزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠م.[٣١] وهناك تكتل دول إعلان دمشق الذي ظهر إلى الوجود في مارس ١٩٩١م، وضم في عضويته كلاً من دول الخليج العربية الأعضاء في منظومة مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى مصر وسوريا؛ هذا التكتل سعى إلى دعم التعاون الاقتصادي فيما بين أعضائه وبناء نظام أمني في منطقة الخليج تكون القوات المصرية والسورية نواة له؛ لكن لم يستطع هذا التكتل تجاوز حالة الاختلاف التي بدأت تبرز بين وجهات نظر أعضائه حول مفهوم الأمن وطريقة تحقيقه، فكان مصيره النهاية.[٣٢] كما أن الاتحاد المغاربي، الذي تم تأسيسه في فبراير ١٩٨٩م بين كل من تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، لم يستطع هو أيضاً تجاوز المشكلات والخلافات الثنائية بين أعضائه مما جعله مجمداً، حيث لم يعقد قمة واحدة منذ عام ١٩٩٤م.[٣٣]

أما عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية فالصورة مختلفة تماماً؛ فقد نجح المجلس في الاستمرار والبقاء. فمنذ نشأة المجلس وحتى قمة أبو ظبي في ديسمبر ٢٠٠٥م عقد المجلس ٢٦ قمة دورية بشكل منتظم ولم يتخلف المجلس عن عقد قممه الدورية على الإطلاق. وهذا أمر يكتب للمجلس من حيث قدرته على العمل التكاملي، ومن ثم ريادته وقيادته له في الوطن العربي. كما يكتب لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عمله على بناء التكامل من خلال خلق

(٣١) مطيع المختار، (١٩٨٩م)، «تطورات مشروع الاندماجات في الوطن العربي»، **شؤون عربية**، العدد ٥٨.

(٣٢) محمد نصر مهنا، (٢٠٠٣م)، **في الخليج العربي المعاصر: دراسة وثائقية تحليلية**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، ص ص ١٧٦-١٨٣.

(٣٣) الخلاف في جوهره مرتبط بالأساس في الخلاف الدائر بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء بالإضافة إلى الخلاف الذي كان دائراً بين ليبيا وموريتانيا بخصوص اتهام نواكشوط لطرابلس بالوقوف وراء محاولة انقلابية ضد نظام معاوية ولد الطايع في يوليو ٢٠٠٣م.

التنسيق والترابط بين أعضائه في مجالات مختلفة؛ ففي مجال التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية الأساسية فإن دول المجلس تنطلق من مبادئ مشتركة في التعامل مع العديد من تلك القضايا. ففي إطار القضية الفلسطينية هناك دعم مشترك لحقوق الشعب الفلسطيني وإيمان بضرورة تبني خيار المبادرة العربية التي قدمتها المملكة العربية السعودية في القمة العربية في بيروت ٢٠٠٢م؛ وكان ذلك التنسيق واضحاً أيضاً في أثناء أزمة الكويت وفي مواجهة أعمال العنف والإرهاب والتعامل مع الملفين العراقي والبرنامج النووي الإيراني.(٣٤) كما أن التنسيق شمل العديد من المجالات الأخرى كالمجال العسكري حيث تم إنشاء قوة درع الجزيرة وإجراء تمارين عسكرية مشتركة وربط القوات المسلحة الخليجية بشبكة من الاتصالات المؤمنة وشبكة إنذار مبكر. وفي المجال الأمني تم إلغاء تأشيرات الدخول والإقامة لمواطني مجلس التعاون، وتم التوقيع على اتفاقية لمكافحة الإرهاب، وإنجازات تكاملية أخرى في مجالات الشباب والرياضة والإعلام والقضاء والعدل والبيئة وغيرها.(٣٥)

ولعل ما يكتب لمسيرة العمل التكاملي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرته على تحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائه؛ فقد نجح المجلس في قمة مسقط ٢٠٠١م في تبني اتفاقية اقتصادية جديدة لتحل محل الاتفاقية الاقتصادية القديمة التي تم تبنيها في عام ١٩٨١م. وتمثل الاتفاقية الاقتصادية الخليجية الجديدة نقلة نوعية في مسيرة العمل التكاملي الخليجي؛ فقد نصت الاتفاقية على أمور ثلاثة محورية، وهي:

١ – إنشاء اتحاد جمركي في موعد أقصاه الأول من يناير ٢٠٠٣م، وقد تم بالفعل إنشاؤه في الموعد المحدد وتضمن:

---

(٣٤) **انظر:** حول هذا الموضوع: محمد موسى بن هويدن، (٢٠٠٦م)، «التوافق والاختلاف في السياستين الخليجية والإيرانية»، **مجلة الدراسات الإستراتيجية،** المجلد الثاني، العدد الثالث، ص ص ٣٤–٥٨.

(٣٥) للمزيد حول هذا الموضوع انظر موقع المجلس الإلكتروني التالي: www.gcc-sg.org.

أ – تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي بواقع خمسة بالمائة على جميع السلع الأجنبية المستوردة من خارج دول الاتحاد الجمركي.

ب – أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج – نقطة دخول واحدة يتم منها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د – انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غيرها.

هـ – معاملة السلع المنتجة في أية دولة من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

٢ – إقامة سوق خليجية مشتركة في ٢٠٠٧م.

٣ – إقامة عملة موحدة بحلول ٢٠١٠م.

توجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التكامل بهذه الطريقة هو توجه جديد على الوطن العربي كما أنه توجه منافس عالمياً. ففي الوطن العربي لا توجد محاولة تكاملية عربية استطاعت أن تصل إلى هذا الحد من التكامل والاندماج. وعالمياً بالطبع هناك الاتحاد الأوروبي وإلى درجة هناك دول اتفاقية نافتا بين دول أمريكا الشمالية. أما غير ذلك فإن مجلس التعاون لم يسبق فقط الدول العربية في تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي بل سبق أيضاً الكثير من التكتلات العالمية، فمثلاً مجموعة آسيان التي تضم دول جنوب شرق آسيا على الرغم من أنها تأسست في ستينيات القرن الماضي فإنها لم تبدِ بشكل جدي الحديث عن إقامة اتحاد جمركي أو عملة موحدة بين أعضائها. وحتى لو نظرنا إلى الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر بحق أنجح تكتل اندماجي في العالم لوجدنا أن ما تحقق فيه من إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخذ نحو خمسين عاماً. فجماعة الحديد والصلب التي أنشئت في عام ١٩٥٢م كانت النواة الأولى لانطلاقة الاتحاد الأوروبي، ومنذ ذلك العام وعملية التكامل الأوروبي مرت بمراحل عديدة ولم تصل إلى التكامل الاقتصادي الفعلي إلا مع معاهدة

ماستريخت التي تمت المصادقة عليها في نوفمبر ١٩٩٣م والتي أسست لما يعرف بالأسس الثلاثة للاتحاد الأوروبي، وهي: سياسة اقتصادية واجتماعية مشتركة، سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وسياسة عدل مشتركة. وقد ترجمت هذه المعاهدة إلى أرض الواقع اقتصادياً مع تشكيل العملة الأوروبية الموحدة في عام ١٩٩٩م، التي بدأ العمل بها في عام ٢٠٠٢م. أي أن الاتحاد الأوروبي قضى نحو خمسين عاماً كي ينجز العملة الموحدة. في حين حدد في مجلس التعاون للسوق المشتركة أن تقوم في ٢٠٠٧م؛ أي بعد مرور ٢٦ عاماً على تأسيس المجلس، وإذا ما تمت هذه الخطوة في وقتها المحدد أو بعده بقليل فإن المجلس يكون قد حقق السوق المشتركة بشكل كامل في مدة أقل من الاتحاد الأوروبي، وإذا ما نجح المجلس في أن يصل إلى العملة الموحدة التي من المتوقع أن يتم العمل بها في ٢٠١٠م فإن المجلس يكون قد حقق تطبيق عملة موحدة في مدة أقل من الاتحاد الأوروبي بنحو ٢٣ عاماً؛ أي أنه لو كتب للمجلس أن يحقق خطوات اندماجه الاقتصادي بحسب الجدول المحدد فإنه سينجح في تحقيق التكامل الاقتصادي في فترة زمنية أقل بكثير مما كان عليه الوضع في أوروبا. صحيح أن هناك العديد من التحديات التي تواجه المجلس في مسيرته التكاملية كالوصول إلى العملة الموحدة في وقتها المحدد إلا أن الاتفاق على موضوع تكاملي كهذا هو في حد ذاته أمر يكتب لصالح مجلس التعاون الذي لم يكتف برفع الشعارات وإنما عمل على وضع جدول زمني لتحقيق الأهداف.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قوة دول مجلس التعاون القيادية في مجال التكامل والاندماج الاقتصادي تكمن أيضاً في أنه أصبح ينظر إليه على أنه المثل الأبرز للاندماج والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي وأنه القدوة التي يمكن للغير أن يقتدي بها. فلقد أصبح مجلس التعاون الخليجي قوة جديدة يستطيع التأثير من خلالها على الغير كي يغيروا من سياساتهم حتى تنسجم مع سياسات دول المجلس. قوة مجلس التعاون تكمن أيضاً في أنه أصبح قوة جذب للدول العربية تماماً كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن يجذب دولاً جديدة إلى

منظومته، واستطاع أن يحدث تغييرات كبيرة على سياساتها الداخلية والخارجية في بعض الأحيان. فبينما في وطننا العربي هناك تجمعات طاردة كالجامعة العربية التي هددت العديد من الدول، ومن ضمنها ليبيا، بالانسحاب منها، فإن مجلس التعاون الخليجي يمثل قوة جاذبة تسعى دول إقليمية إلى الانضمام إليه. فاليمن والعراق هما الدولتان الإقليميتان الساعيتان منذ فترة إلى الانضمام للمجلس. وهذا في حد ذاته قوة جديدة له؛ فقد استطاع المجلس – من خلال قبوله انضمام اليمن في بعض من أجهزته – الضغط على اليمن كي تحدث تغييرات اقتصادية داخلية تنسجم مع الوضع الاقتصادي في الدول الخليجية. وأمام اليمن تحد كبير في السعي إلى إرضاء مطالب منظومة مجلس التعاون كي تتمكن من الانضمام عضواً كاملاً في المجلس. وبهذه الطريقة فإن المجلس يضع لذاته نهجاً معيناً لأولئك الطامحين في الانضمام إلى منظومة مجلس التعاون، وهذا النهج قائم على أساس التغيير الداخلي في مثل تلك الدول لتنسجم أوضاعها مع الأوضاع الموجودة في منظومة مجلس التعاون الخليجي. فالمجلس، إذاً، أصبح يؤدي دوراً أساسياً في إحداث التغيير في المنطقة، وأصبحت لديه قوة في التأثير على الغير، وهذا مؤشر من مؤشرات القيادة اللينة التي يتمتع بها مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فكما أن الاتحاد الأوروبي ينظر إليه على أنه أصبح فاعلاً دولياً بفضل قدرته على القيادة بالقوة الناعمة التي يمتلكها والمتمثلة في بروزه مثلاً لعمليات الاندماج في العالم وطرفاً قادراً على إحداث تعديلات على سياسات الدول الراغبة في الانضمام إليه فإن مجلس التعاون الخليجي أصبح أيضاً فاعلاً في هذا المجال حيث أصبحت لديه مثل تلك القوة الناعمة التي يستطيع من خلالها أن يبرز نموذجاً، وأن يغير سياسات دول راغبة وطامحة في الانضمام إليه. وهذا يدل على أن كلاً من الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون أصبح يقود بالقدوة والانجذاب لا بالتهديد والقوة.

الخاتمة:

إن جميع المؤشرات الاقتصادية والسياسية والتكاملية تشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بخصائص فريدة تجعلها تتبوأ مكانة الريادة والقيادة في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. هذه الخصائص لم تكن موجودة بشكل واضح في السابق لكنها برزت على الساحة في فترة العقد الأخير من القرن الماضي، وأصبحت أكثر وضوحاً مع مطلع القرن الحالي. حيوية دول مجلس التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والتكاملية تجعلها في وضع مميز عن باقي دول المنطقة العربية، بحيث أصبح يقع على عاتقها مسؤولية قيادة الوطن العربي بالقوة الناعمة المتمثلة في تفوقها في الجوانب الاقتصادية والسياسية والتكاملية. فوفقاً للنظرية الليبرالية الجديدة فإن القرن الحادي والعشرين بالنسبة للعرب هو قرن دول مجلس التعاون الخليجي بعد أن كان القرن العشرون خارجاً عن نطاق سيطرتها وكان في يد قوى عربية أخرى متمثلة في مصر ولبنان والعراق وسوريا. فنجاح الدول الخليجية في التوسع من خلال قوتها الاقتصادية وبروزها السياسي ونجاحها التكاملي سيفرض على دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً للنظرية الليبرالية الجديدة، أداء دور القائد الجديد للوطن العربي في هذا القرن، ومن ثم ستعمل على أن تكون المركز الذي يؤثر على الأطراف في العديد من السياسات الداخلية والخارجية. ومادام العالم قد أصبح تقوده أسس العولمة التي تنادي بها النظرية الليبرالية الجديدة فإن ما تتمتع به دول مجلس التعاون من روح الرغبة في التعامل مع مثل تلك الأسس بقوة واقتدار سيجعلها تسير في اتجاه قيادة الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين. ولعل في نجاح دول الخليج في هذه المهمة نجاحاً للوطن العربي بأسره؛ حيث ستؤدي دول الخليج العربية الدور ذاته الذي أدته دول عديدة في نطاقها الجغرافي مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين؛ وما من شك في أن الطريق لن يكون سهلاً على الدول الخليجية لكن الفرصة مواتية لها لتؤدي هذا الدور.

المراجـــع

أولاً – المراجع العربية:

- صالح المانع، (٢٠٠٦م)، «الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية»، **الخليج في عام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦م**، دبي، مركز الخليج للأبحاث.
- صندوق النقد العربي، (٢٠٠٦م)، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٦م**، أبوظبي، صندوق النقد العربي.
- محمد موسى بن هويدن، (٢٠٠٦م)، «التوافق والاختلاف في السياستين الخليجية والإيرانية»، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، المجلد الثاني، العدد الثالث.
- مطيع المختار، (١٩٨٩م)، «تطورات مشروع الاندماجات في الوطن العربي»، **شؤون عربية**، العدد ٥٨.
- محمد نصر مهنا، (٢٠٠٣م)، **في الخليج العربي المعاصر: دراسة وثائقية تحليلية**، الإسكندرية. مركز الإسكندرية للكتاب.
- فريق عمل، (سبتمبر ٢٠٠٦م)، «أفضل ٥٠ شركة أداء»، **Forbes العربية.**
- فريق عمل، (نوفمبر ٢٠٠٦م)، «أقوى ٤٠ علامة تجارية عربية»، **Forbes العربية.**

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- Chirstopher Dickey. (2007), "Flexing Their Muscles," ***Newsweek***, March 29.
- Chirstopher Dickey. (2007), "A Desert Lion in Winter: How the Saudi King, disillusioned with Bush, is trying to save the Arabs," ***Newsweek***, April 9.
- D.A. Schmidt. (1986), ‘‘Analyzing political risks,’’ ***Business Horizons***, Vol. 29, No. 4.
- David Baldwin, ed. (1993), ***Neo-realism and New-liberalism: The Contemporary Debate***, New York: Columbia University Press.

- F.K. Organski. (1968), ***World Politics***, 2d ed., New York: Alfred A. Knopf.
- Hans Morgenthau. (1967), ***Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace***, New York: Alfred A Knopf.
- H. Schollhammer. (1974), ***Locational Strategies of Multinational Firms,*** Los Angeles: Pepperdine University
- Immanuel C. Y. Hsu. (2000),***The Rise of Modern China***, New York: Oxford University Press.
- Karl Deutsch. (1967), ***The Analysis of International Relations***, Englewood Cliffs, NJ: Prectice Hall.
- Kenneth Waltz. (1976), ***Theory of International Polictics***,Reading, MA: Addison-Wesley.
- Mark Leonard. (2005), ***Why Europe Will Run the 21st Century***, London: Fourth Estate.
- Michael W. Doyle. (1993), "Liberalism and World Politics,'' in Paul Viotti and Mark Kauppi, ***International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism***, 2d ed., New York: Macmillan Publishing Company.
- Moin Siddiqi and Neil Ford. (2006), ''Top 100 Arab Banks,'' ***The Middle East***, Issue 371.
- Robert Nozick. (1974), ***Anarchy, State and Utopia***, Oxford: Basil Blackwell.
- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye. (1989), ***Power and Interdependence***, Harper Collins Publishers.
- Samuel P. Huntington. (1991), ***The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century***, University of Oklahoma Press.
- Steffen Hertog. (2007), ''The GCC and Arab Economic Integration: A new Paradigm,'' in Middle East policy, Volume XIV, Number 1, spring.
- Stephen D. Krasner. (1993), ***International Regimes***, Ithaca: Cornell University Press.
- Warren I. Cohen. (2000), ***East Asia At The Center: Four Thousand Years of Engagement with the World,*** New York: Columbia University Press.

ثالثاً – مواقع شبكة الإنترنت:

- http://www.trnsparency.org
- http://www.wto.org
- http://www.corp.gulfinmedia.com
- http://www.freedomhouse.org
- http://www.imf.org
- www.gcc-sg.org